

**شركة راية القابضة للاستثمارات المالية  
(شركة مساهمة مصرية)  
القوائم المالية المستقلة  
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣  
وتقدير مراقب الحسابات عليها**

**شركة راية القابضة للاستثمارات المالية (شركة مساهمة مصرية)**

**القوائم المالية المستقلة  
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣  
المحتويات**

**الصفحة**

٣-٢	تقرير مراقب الحسابات
٤	قائمة المركز المالي المستقل
٥	قائمة الأرباح أو الخسائر المستقلة
٦	قائمة الدخل الشامل المستقلة
٧	قائمة التغير في حقوق الملكية المستقلة
٨	قائمة التدفقات النقدية المستقلة
٤٤-٩	الإيضاحات المتنمية للقوائم المالية المستقلة

## تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة/ مساهمي شركة راية القابضة للاستثمارات المالية (شركة مساهمة مصرية)

### تقرير عن القوائم المالية المستقلة

رجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة لشركة راية القابضة للاستثمارات المالية (شركة مساهمة مصرية) والتمثلة في قائمة المركز المالي المستقل في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وكذا القوائم المستقلة للأرباح أو الخسائر والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المستقلة عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

### مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية المستقلة إدارة الشركة، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

### مسؤولية مراقب الحسابات

تحصر مسؤوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المستقلة في ضوء مراجعتنا لها، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتنطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتحقيق وفاء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية، وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ، ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل الواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بفرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة، وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المستقلة.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المستقلة.

**الرأي**

ومن رأينا أن القوائم المالية المستقلة المشار إليها أعلاه تعبر بعدلة ووضوح، في جميع جوانبها الهمة، عن المركز المالي المستقل لشركة رأية القابضة للإستثمارات المالية (شركة مساهمة مصرية) في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، وعن أدائها المالي وتدقائقها النقدية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانيين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

**تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى**

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المستقلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

القاهرة في : ٧ مارس ٢٠٢٤



شركة رأية القابضة للاستثمارات المالية (شركة مساهمة مصرية)

قائمة المركز المالى المستقل

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

بيان	٢٠٢٣ ديسمبر	٢٠٢٢ ديسمبر	٢٠٢٢ ديسمبر
أصول غير متداولة			جنيه مصرى
أصول ثابتة			جنيه مصرى
أصول غير ملموسة			جنيه مصرى
استثمارات في شركات تابعة			(٣)
استثمارات في شركات شقيقة			(٤)
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل			(٥)
أصول ضريبية مؤجلة			(٦)
إجمالي الأصول غير المتداولة			(٧)
أصول متداولة			(٨)
أوراق قبض			(٩)
مستحق من شركات تابعة وشقيقة			(١٠)
مصروفات مدفوعة مقدما وأرصدة مدينة أخرى			(١١)
نظام أسهم إثابة وتحفيز			(١٢)
نقدية بالصندوق ولدى البنوك			(١٣)
إجمالي الأصول المتداولة			(١٤)
إجمالي الأصول			(١٥)
حقوق الملكية و الالتزامات			
حقوق الملكية			
رأس المال			
احتياطي قانوني			
احتياطي عام			
أسهم خزينة			
احتياطي تقييم استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل			(١٦)
(خسائر متراكمة)			(١٧)
(خسائر) العام			(١٨)
توزيعات أرباح دورية			(١٩)
إجمالي حقوق الملكية			(٢٠)
الالتزامات			
الالتزامات غير متداولة			
قروض طويلة الأجل وعقود الترتيب التمويلي			
الالتزامات أخرى طويلة الأجل			
إجمالي الالتزامات غير المتداولة			
الالتزامات متداولة			
تسهيلات انتتمانية			
مصروفات مستحقة وأرصدة دائنة أخرى			
مودعون وأوراق دفع			
مستحق إلى شركات تابعة وشقيقة			
قروض طويلة الأجل وعقود الترتيب التمويلي			
إجمالي الالتزامات المتداولة			
إجمالي الالتزامات			
إجمالي حقوق الملكية والالتزامات			

رئيس مجلس الإدارة  
محدث خليل

العضو المنتدب  
أحمد خليل

رئيس القطاع المالي  
حسام حسين

- الإيضاحات المرفقة من إيضاح (١) إلى (٢٦) جزء لا يتجزأ من القوانين المالية المستقلة .  
- تقرير مراقب الحسابات مرفق .

شركة رأية القابضة للاستثمارات المالية (شركة مساهمة مصرية)

قائمة الأرباح أو الخسائر المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	إيضاح	
جنيه مصرى	جنيه مصرى		إيرادات استثمارات فى شركات تابعة
٢٢٢,١٥٦,١٣٨	٤١٩,٢٦٤,٥٧٠	(ج)	مقابل خدمات فنية
٦٠,٨٩٧,٣٩٦	٩٧,٦٢٧,٤١٤	(أ-ج)	توزيعات أرباح من استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
١,٠٠٨,٤١٠	١,٤٤٥,٨٨٠		اجمالي الإيرادات
٢٨٤,٠٦١,٩٤٤	٥١٨,٢٩٧,٨٦٤		مصاروفات عمومية وإدارية
(٧٦,١٣٨,٢٧٣)	(١١٩,٠٢١,٤٨٨)		بدلات اعضاء مجلس إدارة
(٥٦٥,٠٠٠)	(١,١٥٥,٠٠٠)		مصاروفات تسويقية
(٥٥٤٠١,٨٨٦)	(٦,٨٧١,٩٣٢)		مصاروفات تمويلية
(٢٢٢,٨٢٧,١٧٣)	(٥٢٠,٢٧١,٠٥٤)	(٢٣)	فرق تقييم العملة
(٩,٠٧٤,٥١٤)	٣٤٥,٧٥٣		إيرادات أخرى
٩,٨٠٦,١٦٨	٦٤١,٥٤٩		اضمحلال استثمارات وأرصدة مستحقة من شركات تابعة
(٣٧,٠٠٠,٠٠٠)	-	(٥,٩)	رد اضمحلال استثمارات فى شركات تابعة
٣,٠٥٥,٧٧٠	-	(٥)	المشاركة التكافلية
(٢٦,٩١٤)	-		(خسائر) العام قبل ضريبة الدخل
(٥٤,١٠٩,٨٧٨)	(١٢٨,٠٣٤,٣٠٨)	(١-١٨)	ضريبة الدخل
-	-	(٢-١٨)	الضريبة المؤجلة
١,٢٢٣,٠٣٨	١,٠٩٤,٤٧٩		(خسائر) العام
(٥٢,٨٨٦,٨٤٠)	(١٢٦,٩٣٩,٨٢٩)		نسبة السهم في (خسائر) العام
(٠٠٢٥)	(٠,٠٥٩)	(١٩)	

رئيس مجلس الإدارة

مدحت خليل

العضو المنتدب

أحمد خليل

رئيس القطاع المالي

حسام حسين

- الإيضاحات المرفقة من إيضاح (١) إلى (٢٦) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية المستقلة.

شركة رأية القابضة للاستثمارات المالية (شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل الشامل المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

ايضاح	٢٠٢٣ ديسمبر ٣١	٢٠٢٢ ديسمبر ٣١	٢٠٢٢ ديسمبر ٣١
جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	(٥٢,٨٨٦,٨٤٠)
(٤٠,٠٦١,١٢٥)	(٦٤,٣٤٧,٥٤٥)	(١٢٦,٩٣٩,٨٢٩)	(٤٠,٠٦١,١٢٥)
-	١٤,٤٧٨,١٩٨	(٢-١٨)	-
(٤٠,٠٦١,١٢٥)	(٤٩,٨٦٩,٣٤٧)	(٤٩,٨٦٩,٣٤٧)	(٤٠,٠٦١,١٢٥)
٤٠,٠٦١,١٢٥	٤٩,٨٦٩,٣٤٧	(٢٦)	٤٠,٠٦١,١٢٥
-	-	-	-
٣,٦٤١,٣٠٣	٢,٦٢٤,٧٣٧	(٧)	٣,٦٤١,٣٠٣
(٨١٩,٢٩٣)	(٥٩٠,٥٦٦)	(٢-١٨)	(٨١٩,٢٩٣)
٢,٨٢٢,٠١٠	٢,٠٣٤,١٧١	-	٢,٨٢٢,٠١٠
(٥٠,٠٦٤,٨٣٠)	(١٢٤,٩٠٥,٦٥٨)	-	(٥٠,٠٦٤,٨٣٠)

(خسائر) العام  
الدخل الشامل الآخر

فروق ترجمة العملات الأجنبية

ضريبة الدخل المتعلقة بفروق ترجمة العملات الأجنبية

المحول من خسائر فروق ترجمة العملات الأجنبية إلى الخسائر المرحلة

إجمالي فروق ترجمة العملات الأجنبية

فروق تقييم استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

ضريبة الدخل المتعلقة بعناصر الدخل الشامل الأخرى

مجموع الدخل الشامل الآخر

إجمالي الدخل الشامل

رئيس مجلس الإدارة

محدث خليل

العضو المنتدب

أحمد خليل

رئيس القطاع المالي

حسام حسين

١٦ - الإيضاحات المرفقة من إيضاح (١) إلى (٢٦) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية المستقلة.





## ١ - نبذة عن الشركة

- تأسست شركة راية القابضة للتكنولوجيا والاتصالات (شركة مساهمة مصرية) وفقاً لأحكام قانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ .

- تم تسجيل الشركة بالسجل التجاري تحت رقم ١٢٧٥٧٤ في ٩ مايو ١٩٩٩ .

- مقر الشركة المسجل المحور المركزي خلف مستشفى دار الفوزان الحي المتميز ٦ أكتوبر .

- الأنشطة الرئيسية التي تقوم بها الشركة هي الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراق مالية أو في زيادة رؤوس أموالها.

- بتاريخ ١٢ أكتوبر ٢٠١٦ تم التأشير في السجل التجاري على إضافة نشاط آخر للشركة وهو الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراق مالية أو في زيادة رؤوس أموالها مما يجوز لها ممارسة نشاط ترويج وتغطية الأكتتاب والأوراق المالية والاستشارات المالية عن الأوراق المالية وتكون وإدارة محافظ الأوراق المالية مع مراعاة أحكام القوانين ولوائح و القرارات السارية ويشترط استصدار التراخيص الازمة لممارسة هذه الأنشطة مع مراعاة حكم المادة ١٢٧ من اللائحة ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحها ومشترك بأي وجه من الوجه مع شركات الأموال التي تزاول الأعمالاً شبيهة بأعمالها والتي قد تعاونها على تحقيق غرضها في مصر أو في الخارج مما يجوز لها أن تندمج في هذه الشركات أو مشتريها أو تلحقها بها و ذلك طبقاً لأحكام القوانين ولائحته التنفيذية.

- بتاريخ ٢٧ يونيو ٢٠١٦ تم الموافقة بمجلس الإدارة على المقترن بشأن تعديل إسم الشركة وتعديل المادة (٢) من النظام الأساسي للشركة بحيث يصبح الإسم المقترن شركة راية القابضة للاستثمارات المالية (ش.م.م) وتم التأشير على ذلك في السجل التجاري بتاريخ ١٢ أكتوبر ٢٠١٦ .

- تم اعتماد القوائم المالية المستقلة للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ طبقاً لقرار مجلس الإدارة المنعقد في ٧ مارس ٢٠٢٤ .

## ٢ - أهم السياسات المحاسبية المطبقة

### ١-٢ أسس إعداد القوائم المالية

- تم إعداد وعرض القوائم المالية بالجنيه المصري ، وهى عملة التعامل للشركة.
- يتم إعداد القوائم المالية وفقاً لفرض الاستمرارية ومبدأ التكلفة التاريخية .

### التوافق مع معايير المحاسبة

يتم إعداد القوائم المالية المستقلة للشركة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية والقوانين ولوائح السارية السياسات المحاسبية المطبقة هذا العام متفقة مع تلك السياسات التي طبقت في العام السابق، فيما عدا التغيرات في السياسات المحاسبية الجديدة .

### ٢-٢ التغييرات في السياسات المحاسبية

السياسات المحاسبية المطبقة هذه الفترة متفقة مع تلك السياسات التي طبقت في الفترة السابقة .  
 بتاريخ ٦ مارس ٢٠٢٣ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٨٣ لعام ٢٠٢٣ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية ، ولم يكن لهذه التعديلات أثر على القوائم المالية للشركة كما هو في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ (ايضاح ٢٦) .

٢ - أهم السياسات المحاسبية المطبقة - تابع

٢-٢ التغييرات في السياسات المحاسبية - تابع

١/٢/٢ الأدوات المالية

معيار المحاسبة المصري ٤٧ "الأدوات المالية" والذي حل محل معيار المحاسبة المصري ٢٦ الأدوات المالية: الاعتراف والقياس. تم إصدار معيار المحاسبة المصري ٤٧ في ٢٠١٩ وبدأ تطبيق المعيار في أو بعد ١ يناير ٢٠٢١ في مصر باستثناء محاسبة التغطية، يجب التطبيق باثر رجعي ولكن تعديل معلومات المقارنة ليس إلزامي.

يتناول المعيار ثلاثة جوانب من المحاسبة عن الأدوات المالية: التصنيف والقياس، الأضمحلال، محاسبة التغطية.

**التصنيف والقياس**

وفقاً لمعيار المحاسبة المصري ٤٧، يتم قياس أدوات الدين لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح، أو الخسائر، أو التكفة المستهلكة، أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. يتم التصنيف بناءً على معيارين للتصنيف: نموذج أعمال الشركة لإدارة الأصول؛ وما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية للأدوات تمثل "مدفووعات أصل الدين والفوائد فقط" على المبلغ الأصلي القائم.

تم تقييم نموذج أعمال الشركة اعتباراً من تاريخ التطبيق الأولي وتم تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية لأدوات الدين تتتألف فقط من أصل المبلغ والفوائد فقط بناءً على الحقائق والظروف عند الاعتراف الأولى للأصول.

**الأضمحلال**

يتطلب نموذج الأضمحلال الجديد وفقاً لمعيار المحاسبة المصري ٤٧ الاعتراف بمحضفات الأضمحلال القيمة بناءً على الخسائر الانتمانية المتوقعة بدلاً من الخسائر الانتمانية المتکبدة فقط كما هو الحال في معيار المحاسبة المصري ٢٦ . وينطبق على الأصول المالية المصنفة بالتكلفة المستهلكة وأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، أصول العقود بموجب معيار المحاسبة المصري ٤٨ "الإيراد من العقود مع العملاء" ومتطلبات الإيجار، وارتباطات القروض وبعض عقود الضمان المالي.

**الأدوات المالية - الاعتراف والقياس**

الأداة المالية هي أي عقد يؤدي إلى نشأة أصل مالي لمنشأة ما والتزام مالي أو أداة ملكية لمنشأة أخرى.

**أ) الأصول المالية**

يتم تصنیف الأصول المالية، عند الاعتراف الأولى، كما يتم قياسها لاحقاً، بالتكلفة المستهلكة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يعتمد تصنیف الأصول المالية عند الاعتراف الأولى على خصائص التدفق النقدي التعاقدی للأصل المالي ونموذج أعمال الشركة لإدارتها. لكي يتم تصنیف الأصل المالي وقياسه بالتكلفة المستهلكة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يجب أن يؤدي إلى تدفقات نقدية تكون "مدفووعات أصل الدين والفائدة فقط" على المبلغ الأصلي القائم. يتم الإشارة إلى هذا الاختبار باختبار "مدفووعات أصل الدين والفائدة فقط" ويتم إجراؤه على مستوى الأداة. يتم تصنیف وقياس الأصول المالية التي لا تتجاوز اختبار "مدفووعات أصل الدين والفائدة فقط" بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، بغض النظر عن نموذج الأعمال.

- ٤- أهم السياسات المحاسبية المطبقة (تابع)  
 ٢-٢ التغيرات في السياسات المحاسبية (تابع)  
 ١/٢/٢ الأدوات المالية (تابع)

يشير نموذج أعمال الشركة لإدارة الأصول المالية إلى كيفية إدارتها لأصولها المالية من أجل توليد تدفقات نقدية. يحدد نموذج الاعمال ما إذا كانت التدفقات النقدية ستنتج عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، أو بيع الأصول المالية، أو كليهما يتم الاحتفاظ بالأصول المالية المصنفة والمقاسة بالتكلفة المستهلكة ضمن نموذج الاعمال بهدف الاحتفاظ بالأصول المالية من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، بينما يتم الاحتفاظ بالأصول المالية المصنفة والمقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ضمن نموذج الأعمال بهدف تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع.

#### **اضمحلال الأصول المالية**

تعترف الشركة بمخصص خسائر الائتمان المتوقعة لجميع أدوات الدين غير المحفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر. تستند الخسائر الائتمانية المتوقعة على الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وفقاً للعقد وجميع التدفقات النقدية التي تتوقعها الشركة، مخصومة بمعدل يقارب معدل الفائدة الفعلي الأصلي.

يتم الاعتراف بمخصص خسائر الائتمان المتوقعة على مرحلتين. بالنسبة للتعرضات الائتمانية التي لم تحدث لها زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي، يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لخسائر الائتمان بقيمة خسائر الائتمان التي تنتج عن أحداث التخلف عن السداد المحتملة خلال الـ ١٢ شهراً القادمة (الخسائر الائتمانية المتوقعة لـ ١٢ شهر). بالنسبة للتعرضات الائتمان التي حدثت لها زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي، يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر المتبقى للتعرض، بغض النظر عن توقيت التخلف عن السداد (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر).

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان الأصل مالي قد زادت بصورة جوهيرية منذ الاعتراف المبدئي وعند تقدير خسائر الائتمان المتوقعة، تأخذ الشركة بالإعتبار المعلومات المعقولة والداعمة والمتحدة بدون تكلفة أو مجهد زائد تشمل هذه المعلومات على معلومات والتحليلات الكمية والنوعية بناء على الخبرة السابقة لدى الشركة والتقييم الائتماني المعزز والمعلومات المستقبلية.

قد تعتبر الشركة أيضاً الأصل المالي متختلف عن السداد عندما تشير المعلومات الداخلية أو الخارجية إلى أنه من غير المحتمل أن تحصل الشركة على المبالغ التعاقدية القائمة بالكامل قبل الأخذ في الإعتبار أي تعزيزات ائتمانية تحتفظ بها الشركة يتم استبعاد الأصل المالي عندما لا تكون هناك توقعات استرداد معقولة للتدفقات النقدية المتوقعة. تقوم الشركة في تاريخ كل تقرير بتقييم ما إذا كانت الأصول المالية المسجلة بالتكلفة المستهلكة وسندات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر قد تعرضت لانخفاض ائتماني. يعتبر الأصل أنه تعرض لانخفاض ائتماني عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي.

#### **ب) الالتزامات المالية**

يتم الاعتراف بكل الالتزامات المالية أولياً بالقيمة العادلة وفي حالة القروض والمديونيات والأرصدة الدائنة مخصوصاً منها التكلفة المنسوبة مباشرة للمعاملة.

٢- أهم السياسات المحاسبية المطبقة (تابع)  
٢-٢ التغيرات في السياسات المحاسبية (تابع)

٢/٢/٢ الإيراد من العقود مع العملاء

يضع معيار المحاسبة المصري الجديد "الإيراد من العقود مع العملاء" رقم (٤٨) نموذجاً جديداً من خمس خطوات، سيتم تطبيقه على الإيرادات الناشئة عن العقود مع العملاء على النحو التالي:

**الخطوة ١: تحديد العقد (العقد) مع العميل:** يُعرف العقد بأنه اتفاق بين طرفين أو أكثر ينشئ حقوقاً والتزامات واجبة النفاذ. وتوضح الأسس والمعايير التي يجب الوفاء بها لكل عقد.

**الخطوة ٢: تحديد التزامات الأداء في العقد:** التزام الأداء هو عبارة عن تعهد ينص عليه العقد عقد مع العميل بتحويل سلعة أو خدمة إلى العميل.

**الخطوة ٣: تحديد سعر المعاملة:** يمثل سعر المعاملة مبلغ العرض الذي يتوقع الشركة أن يكون لها حق فيه مقابل تحويل السلع أو الخدمات المتعهد بها إلى العميل باستثناء المبالغ التي يتم تحصيلها بالنيابة عن أطراف ثالثة.

**الخطوة ٤: تخصيص سعر المعاملة على التزامات الأداء المنصوص عليها في العقد.** بالنسبة للعقود التي تشمل على أكثر من التزام أداء، ستقوم المجموعة بتخصيص سعر المعاملة على كل التزام أداء وذلك بالمبلغ الذي تتوقع المجموعة أن تكون لها الحق فيه مقابل الوفاء بكل التزام أداء.

**الخطوة ٥: إثبات الإيرادات عند وفاء المنشأة بالتزام الأداء.** تقوم الشركة بالوفاء بالتزام الأداء وإثبات الإيرادات على مدى زمني، إذا ما تم الوفاء بأحد الضوابط التالية:

أ. لا ينشئ أداء للشركة وأن الشركة حق واجب النفاذ في دفعية مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه

ب. يؤدي أداء الشركة إلى إنشاء أو تحسين الأصل الذي يسيطر عليه العميل في الوقت نفسه الذي يتم فيه تشيد الأصل وتحسينه.

ج. يتقى العميل المنافع المقدمة من أداء المنشأة ويستهلكها في الوقت نفسه طالما قامت الشركة بالأداء. بالنسبة للالتزامات الأداء، فإنه في حالة عدم الوفاء بأي من الشروط أعلاه، يتم إثبات الإيرادات عند النقطة من الزمن التي يتم الوفاء بالتزام الأداء فيها.

في حالة وفاة الشركة بالتزام الأداء عن طريق تقديم الخدمات التي تم التعهد بها، فإن ذلك يؤدي إلى إنشاء أصل مبني على عقد مقابل العرض المكتسب من الأداء. وفي حالة زيادة العرض الذي يستلمه العميل عن مبلغ الإيرادات التي تم إثباتها، فقد ينشأ عن ذلك التزام عقد.

تقاس الإيرادات بالقيمة العادلة للعرض المستلم أو المستحق القبض، بعد الأخذ بعين الاعتبار شروط السداد المتعاقد عليها، وبعد استبعاد الضرائب والرسوم. تقوم الشركة بمراجعة ترتيبات الإيرادات وفق معايير محددة للتأكد فيما إذا كانت تعمل كأصول أو وكيلاً.

يتم إثبات الإيرادات بالقدر الذي يحتمل أن تتدفق عنه منافع اقتصادية للشركة، وأنه يمكن قياس الإيرادات والتكاليف، إذ ينطبق ذلك، بشكل موثوق به.

**أ. تقديم الخدمات**

- يتم إثبات إيراد تقديم الخدمات عند تقديم الخدمات ويتم ذلك على أساس عقود مع العملاء ويتم ذلك بإثبات إيراد تقديم الخدمة على فاتورة العميل وذلك عند تقديم الخدمة له.

**ب. الإيرادات التمويلية**

- يتم إثبات الإيرادات التمويلية باستخدام معدل العمولة الفعلية والذي يمثل المعدل الذي يتم بموجبه خصم المفروضات النق比ة المستقبلية المقدرة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية او فترة أقل، أيهما أنساب، لصافي القيمة الدفترية للأصل المالي.

**ج.توزيعات الأرباح**

- يتم الإعتراف بالإيراد عند الإقرار بأحقية الشركة في استلامها، وهو ما يتم عادة بقرار التوزيع الصادر من الجمعيات العامة للشركات المستثمر فيها.

٢- أهم السياسات المحاسبية المطبقة (تابع)  
٢-٢ التغيرات في السياسات المحاسبية (تابع)

٣/٢/٢ عقود التأجير

يحل معيار المحاسبة المصري ٤٩ محل معيار المحاسبة المصري ٢٠ "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي".

يتطلب معيار المحاسبة المصري ٤٩ الآن من المستأجرين الاعتراف بالالتزامات الإيجار التي تعكس مدفوعات الإيجار المستقبلية و "أصل حق انتفاع" تقريباً لجميع عقود الإيجار. هناك إعفاء اختياري لبعض عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار للأصول منخفضة القيمة.

عند نشأة العقد يتم تقييم ما إذا كان العقد عقد تأجير أو يتضمن عقد تأجير. ويكون العقد عقد تأجير أو يتضمن عقد تأجير إذا كان ينقل حق السيطرة على استخدام الأصل المحدد لفترة من الزمن لقاء مقابل.

يتم تطبيق سياسة واحدة للاعتراف والقياس لجميع عقود الإيجار، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل واستئجار الأصول ذات قيمة صغيرة.

يتم الاعتراف بـ "الالتزامات الإيجار" لسداد مدفوعات الإيجار و "أصول حق الانتفاع" التي تمثل الحق في استخدام الأصول محل عقد التأجير.

أ) أصول حق الانتفاع

يتم الاعتراف بـ أصول حق الانتفاع في بداية عقد التأجير (في التاريخ الذي يصبح فيه الأصل متاح للاستخدام).

يتم قياس أصول حق الانتفاع بالتكلفة مخصوصاً منه أي إهلاك مجمع أو خسائر اضمحلال، ويتم تعديلها بأي إعادة تقييم للالتزامات الإيجار. تكلفة أصول حق الانتفاع يشمل مبلغ التزامات الإيجار المعترف بها مضافة إليه أي تكاليف مباشرة أو دفعات مقدمة تم سدادها في أو قبل تاريخ العقد مطروحاً منه أي حواجز إيجار مستلمة.

يتم إهلاك أصول حق الانتفاع على أساس القسط الثابت على مدة عقد الإيجار أو العمر الإنتاجي المقدر للأصول طبقاً لسياسة الأهلاك المطبقة في المنشأة أيهما أقل.

إذا كانت ملكية الأصل محل العقد تؤول للمستأجر في نهاية العقد أو كانت التكلفة تعكس حق المستأجر ممارسة خيار الشراء في نهاية العقد فإن أصل حق الانتفاع يتم إهلاكه على العمر الإنتاجي المقدر للأصل طبقاً لسياسة الأهلاك المطبقة في المنشأة.

تخضع أصول حق الانتفاع لسياسة الأضمحلال.

- ٢ - أهم السياسات المحاسبية المطبقة (تابع)  
٢-٢ التغيرات في السياسات المحاسبية (تابع)  
٣/٢/٢ عقود التأجير (تابع)

**ب) التزامات الإيجار**

يتم الاعتراف بـ "التزام الإيجار" في بداية عقد التأجير عن طريق حساب القيمة الحالية لدفعات الإيجار الغير مدفوعة في ذلك التاريخ باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد التأجير إذا كان تحديده ممكن. وإذا لم يمكن تحديده بسهولة يتم استخدام سعر الفائدة على الاقتراض الإضافي للمستأجر.

ت تكون دفعات الإيجار في تاريخ بداية عقد التأجير المدرجة في قياس التزام عقد التأجير، من الدفعات التالية لحق استخدام الأصل محل العقد خلال مدة عقد التأجير التي لم يتم سدادها في تاريخ بداية عقد التأجير وتشمل:

دفعات ثابتة ناقصاً أي حواجز إيجار مستحقة التحصيل.

دفعات عقد تأجير متغيرة تعتمد على مؤشر أو معدل، ويتم قياسها أولياً باستخدام المؤشر أو المعدل في تاريخ بداية عقد التأجير.

مبالغ يتوقع دفعها بواسطة المستأجر بموجب ضمادات القيمة المتبقية.

سعر ممارسة خيار الشراء إذا كان المستأجر متاكداً من ممارسة هذا الخيار بصورة معقولة.

دفعات الغرامات لإنها عقد التأجير إذا كانت مدة عقد التأجير تعكس ممارسة المستأجر خيار إنهاء عقد التأجير.

**٣-٢ الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة**

يتطلب إعداد هذه القوائم المالية قيام الإدارة بعمل أحكام وتقديرات تؤثر على قيم الإيرادات، والمصروفات، والأصول، والالتزامات المدرجة بالقواعد المالية وما يصاحبها من إفصاحات وكذا الإفصاح عن الالتزامات المحتملة في تاريخ القوائم المالية . وقد ينشأ عن عدم التأكيد المحيط بهذه الافتراضات والتقديرات نتائج تتطلب إدخال تعديلات جوهرية على القيمة الدفترية للأصول والالتزامات المتأثرة في الأعوام المستقبلية.

ويتم مراجعة التقديرات وما يصاحبها من افتراضات بشكل مستمر. ويتم الاعتراف بالتعديلات التي تطرأ على التقديرات المحاسبية في العام الذي يجري خلالها مراجعة التقديرات.

وفيها يلي الأحكام والتقديرات الرئيسية التي تؤثر تأثيراً جوهرياً على القوائم المالية المستقلة للشركة:

**٤-٣-٢ الأحكام**

**الاعتراف بالإيراد الناشئ عن بيع المنتجات**

عند اتخاذ الأحكام الخاصة بها، وضعت الإدارة في الاعتبار المتطلبات التفصيلية للاعتراف بالإيراد الناشئ عن بيع المنتجات على النحو المبين في المعيار المحاسبى المصرى رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" لا سيما فيما يتعلق بما إذا كانت الشركة قد نقلت للمشتري المخاطر والعوائد الهامة الناشئة عن ملكية المنتجات.

٢ - أهم السياسات المحاسبية المطبقة (تابع)  
 ٣-٢ الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة (تابع)  
 ٤-٣-٢ التقديرات

### انخفاض قيمة أرصدة العملاء وأوراق القبض

يتم تقدير المبلغ القابل للتحصيل من أرصدة العملاء وأوراق القبض عندما يكون تحصيل المبلغ بالكامل لم يعد متوقعاً. بالنسبة للمبالغ الجوهرية بشكل فردي، يجري التقدير على أساس فردي. أما المبالغ التي لا تعد جوهرية بشكل فردي، ولكنها تعدد تاريخ استحقاقها، فيجري تقييمها أجمالياً ويوضع لها مخصص وفقاً للمدة الزمنية التي انقضت منذ تاريخ استحقاقها استناداً إلى معدلات الاسترداد التاريخية.

### العمر الإنتاجي للأصول الثابتة

تحدد إدارة الشركة العمر الإنتاجي المقدر للأصول الثابتة بعرض حساب الإهلاك. ومن شأن هذا التقدير أن يحدد عقب النظر في العمر الإنتاجي المتوقع للأصل أو الإهلاك المادي للأصول. وتراجع الإدارة بشكل دوري العمر الإنتاجي المقدر وطريقة الإهلاك من أجل ضمان أن طريقة ومدة الإهلاك تتسمق مع النمط المتوقع للمنافع الاقتصادية الناشئة عن هذه الأصول.

#### الضرائب

تخضع الشركة لضريبة الدخل المفروضة في مصر. ويتحتم اتخاذ أحكام هامة من أجل تحديد إجمالي مخصصات الضرائب الحالية والضرائب المؤجلة. ولقد وضعت الشركة المخصصات، استناداً إلى تقديرات معقولة، واسعة في الاعتبار العواقب المحتملة لعمليات الفحص التي تجريها السلطات الضريبية في مصر. ويستند مبلغ هذا المخصص إلى عوامل عدة منها الخبرة بالفحوصات الضريبية السابقة والتفسيرات المتباينة للوائح الضريبية من قبل الشركة ومصلحة الضرائب المسئولة. وقد تنشأ مثل هذه الاختلافات في التفسير في مواضع عدّة وفقاً للظروف السائدة في ذلك الحين.

ويجري الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة عن خسائر الضريبة غير المستخدمة والمرحلة بحيث يكون من المحتمل أن يقابلها أرباح خاضعة للضريبة يمكن استخدام هذه الخسائر لتفخيتها. ويتحتم أن تحدد أحكام الإدارة الجوهرية مبلغ الأصول الضريبية المؤجلة التي يمكن الاعتراف بها، وذلك استناداً إلى التوقيت المحتمل ومستوى الأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة إلى جانب استراتيجيات التخطيط الضريبي المستقبلية.

### انخفاض قيمة الأصول غير المالية

تقوم الشركة بتقييم ما إذا كان هناك مؤشرات على انخفاض قيمة الأصول غير المالية في كل عام من أعوام إعداد التقرير. ويجري اختبار الأصول غير المالية لتقييم انخفاض القيمة عندما تكون هناك مؤشرات على أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. وعند احتساب القيمة الإستخدامية، تقدر الإدارة التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل أو من الوحدة المولدة للنقد وتختار معدل الخصم المناسب من أجل احتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

### ٤-٢ ملخص السياسات المحاسبية الهامة

#### ٤-٢-١ ترجمة العملات الأجنبية

يتم إثبات المعاملات بالعملات الأجنبية أولياً باستخدام سعر الصرف السائد في تاريخ المعاملة. ويتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ القوائم المالية المستقلة، ويتم إدراج كافة فروق العملة بقائمة الأرباح أو الخسائر المستقلة.

ويتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية بالعملات الأجنبية والتي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ الاعتراف الأولى. ويتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية بالعملات الأجنبية والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة باستخدام أسعار الصرف السائدة في التاريخ الذي تحددت فيه القيمة العادلة.

٢- أهم السياسات المحاسبية المطبقة (تابع)  
 ٤- ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

## ٤-٤-٢ الأصول الثابتة

## الاعتراف الأولى

- يعترف بتكلفة أي بند من بنود الأصول الثابتة كأصل فقط عندما :
- يكون من المرجح أن تتدفق منافع اقتصادية مستقلة عن هذا البند.
  - يمكن قياس تكلفة البند بدرجة يعتمد عليها.

## القياس اللاحق

يجب على المنشأة اختيار إما نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم كسياسة محاسبية ، ويجب تطبيق تلك السياسة على كل فئة من فئات الأصول الثابتة بأكملها

## نموذج التكلفة

تظهر الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية بعد خصم مجموع الإهلاك والخسائر المتراكمة لاضمحلال القيمة. وتتضمن هذه التكلفة تكلفة استبدال جزء من الأصول الثابتة عندما تتحقق تلك التكلفة واستيفاء شروط الاعتراف بها. وبالمثل، عند إجراء تحسينات جوهرية شاملة، يتم الاعتراف بتكليفها ضمن القيمة الدفترية للأصول الثابتة كاحتياط وذلك في حالة استيفاء شروط الاعتراف بها. ويتم الاعتراف بجميع تكاليف الإصلاح والصيانة الأخرى في قائمة الأرباح أو الخسائر المستقلة عند تتحققها.

يبدأ إهلاك الأصل عندما يكون في المكان والحالة التي يصبح عليها قادراً على التشغيل بالطريقة التي حدتها الإدارة، ويتم حساب الإهلاك باتباع طريقة القسط الثابت طبقاً للعمر الافتراضي للأصل على النحو التالي:

سنوات	مباني
٤٠	أجهزة كهربائية
٤	تحسينات وديكورات
٥ - ٨ أو مدة الإيجار	اثاث وأدوات
٨	أجهزة كمبيوتر
٣	تركيبات وتجهيزات
٤	

يتم استبعاد الأصول الثابتة عند التخلص منها أو عند عدم توقع الحصول على أي منافع اقتصادية مستقلة من استخدامها أو بيعها في المستقبل.

ويتم مراجعة القيم المتبقية للأصول، الأعمار الإنتاجية لها وطرق إهلاكها في نهاية كل سنة مالية. يتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر تنشأ عند استبعاد الأصل في قائمة الأرباح أو الخسائر المستقلة في الفترة التي تم فيها استبعاد الأصل.

## التكاليف اللاحقة على الاقتناء

يتم إثبات قيمة تكلفة التجديفات الجوهرية على تكلفة الأصول الثابتة بتكاليف استبدال أحد مكونات ذلك البند عندما يكون من المحتمل أن يحقق منافع اقتصادية مستقلة للشركة مع إمكانية قياس التكلفة بصورة موثوقة وتهلك على مدار العمر الإنتاجي المتبقى للأصل أو مدار العمر الإنتاجي المتوقع لتلك التجديفات إيهما أقل، هذا ويتم الاعتراف بتكاليف الأخرى بقائمة الأرباح أو الخسائر كمصرفات عند تكبدتها.

يتم مراجعة القيم المتبقية للأصول والأعمار الإنتاجية لها وطرق إهلاكها في نهاية كل سنة مالية

تقوم الشركة بشكل دوري في تاريخ كل ميزانية بتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على أن يكون أصل ثابت قد أض محل. وعندما تزيد القيمة الدفترية للأصل عن قيمته الاستردادية، وتثبت خسارة الأض محل بقائمة الأرباح أو الخسائر المستقلة.

٤-٢-٤-٢ الأصول الثابتة (تابع)

٤-٤ ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٢-٦ أهم السياسات المحاسبية المطبقة (تابع)

ويتم رد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة فقط إذا كان هناك تغيير في الافتراضات المستخدمة لتحديد قيمة الأصل الاستردادية منذ إثبات آخر خسارة ناجمة عن اضمحلال القيمة، ويكون رد الخسارة الناجمة عن الاضمحلال محدود بحيث لا تتعدي القيمة الدفترية للأصل، القيمة الاستردادية له أو القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الإهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في الأعوام السابقة. ويتم إثبات الرد في الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بقائمة الأرباح أو الخسائر المستقلة.

٤-٤-٢ الأصول غير الملموسة

الإعتراف الأولى

يتم الإعتراف بالأصول غير الملموسة المقتناة بشكل منفرد أولياً بالتكلفة إذا كان من المرجح أن تتدفق إلى المنشأة منافع إقتصادية مستقبلية يمكن أن تنسب إلى الأصل ، وكان من الممكن قياس تكلفة ذلك الأصل بدرجة يعتمد عليها .

القياس اللاحق

يجب على المنشأة اختيار إما نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم كسياسة محاسبية لها.

نموذج التكلفة

بعد الإعتراف الأولى يتم إثبات الأصل غير الملموس بالتكلفة مخصوصاً منها مجمع الإستهلاك ومجمع خسائر الإضمحلال ، ويتم تحديد العمر الافتراضي للأصول غير الملموسة كمحددة العمر أو غير محددة العمر.

ويتم إستهلاك الأصول غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة على العمر الاقتصادي للأصل ، ويتم إجراء اختبار قياس للاضمحلال عندما يكون هناك مؤشر على اضمحلال الأصل ، ويتم مراجعة فترة الاستهلاك وطريقة الاستهلاك للأصل غير الملموس بعمر محدد في نهاية كل سنة مالية .

٤-٤-٢ مشروعات تحت التنفيذ

تتمثل المشروعات تحت التنفيذ في المبالغ التي تم إنفاقها بغرض إنشاء أو شراء أصول ثابتة حتى تصبح جاهزة للاستخدام في التشغيل حيث تحول لبند الأصول الثابتة، ويتم تقييم المشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة بعد خصم الإضمحلال.

٤-٤-٢-٥ الاستثمارات

الاستثمار في شركة تابعة

الاستثمار في شركة تابعة هي استثمارات في شركات يكون للشركة فيها سيطرة. ويفرض وجود السيطرة عندما تمتلك الشركة القابضة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الشركات التابعة لها ما يزيد عن نصف حقوق التصويت في الشركة المستثمر فيها، فيما عدا تلك الحالات الاستثنائية التي تظهر فيها بوضوح أن تلك الملكية لا تمثل سيطرة.

وتنتمي المحاسبة عن الاستثمارات في شركة تابعة بالتكلفة متضمنة تكلفة الاقتناء، وفي حالة حدوث اضمحلال في قيمة تلك الاستثمارات، يتم تعديل القيمة الدفترية بقيمة هذا الإضمحلال ويدرج بقائمة الأرباح أو الخسائر المستقلة وذلك لكل استثمار على حدة.

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح على الاستثمارات في الشركة التابعة ضمن قائمة الأرباح أو الخسائر للشركة وذلك عندما يصدر لها الحق في استلام التوزيعات.

٢- أهم السياسات المحاسبية المطبقة (تابع)

٤- ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٥-٤-٢ الاستثمارات (تابع)

استثمار في شركة شقيقة

الاستثمارات في شركات شقيقة هي استثمارات في شركات يكون للشركة فيها نفوذ مؤثر ولكنها ليست شركة تابعة كما أنها ليست حصة في مشروع مشترك ويفترض وجود النفوذ المؤثر عندما تمتلك الشركة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الشركات التابعة لها بنسبة ٢٠٪ أو أكثر من حقوق التصويت في الشركة المستثمر فيها فيما عدا تلك الحالات التي تظهر فيها بوضوح أن تلك الملكية لا تمثل نفوذاً مؤثراً . تتم المحاسبة عن الاستثمارات في شركات شقيقة بالقوائم المالية بالتكلفة متضمنة تكاليف الاقتناء وفقاً لمعايير المحاسبة المصري رقم (١٨) . يدرج نصيب الاستثمارات طويلة الأجل من الأرباح التي يتقرر توزيعها من أرباح الشركات المستثمر فيها بقائمة الدخل كأيراد استثمارات.

استثمارات من خلال الدخل الشامل

الاستثمارات من خلال الدخل الشامل هي أصول مالية غير مشتقة تم تصنيفها كأصول متاحة للبيع، غير مبوبة كقرض و مدینونيات أو كاستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أو كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر .

عند الاعتراف الأولي، يتم قياس الاستثمارات المتاحة للبيع بالقيمة العادلة متضمنة المصاريف المتعلقة بها مباشرةً

بعد القياس الأولي ، يتم قياس الاستثمارات المتاحة للبيع بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالأرباح أو الخسائر غير المحققة مباشرةً ضمن حقوق الملكية وذلك حتى استبعاد الأصل المالي من الدفاتر ، وعندئذ يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر المترافق المسجلة في حقوق الملكية في قائمة الأرباح أو الخسائر ، أو إذا تم تحديد أن الأصل قد أض محل ، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالخسائر المترافق المسجلة في حقوق الملكية في قائمة الأرباح أو الخسائر . وفي حالة تعذر قياس القيمة العادلة لاستثمارات في أدوات حقوق ملكية بطريقة يعتمد عليها ، فيتم قياس قيمة تلك الاستثمارات بالتكلفة .

استثمارات في حقوق ملكية: في حالة وجود دليل على اضمحلال القيمة، يتم استبعاد الخسائر المترافق من حقوق الملكية ويعاد الاعتراف بها في قائمة الأرباح أو الخسائر. ولا يمكن رد خسائر الانخفاض في قيمة استثمارات في حقوق الملكية من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر، ويتم الاعتراف بالزيادة في القيمة العادلة بعد اضمحلال القيمة مباشرةً ضمن حقوق الملكية.

أذون الخزانة

طبقاً لمطالبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) "الأدوات المالية" تم تبويب أذون الخزانة على أساس قياسها - لاحقاً - بالتكلفة المستهلكة من خلال الأرباح أو الخسائر، ويتم تقدير أذون الخزانة التي يتم شراؤها بالقيمة الأساسية ويتم ثبات الفرق بين تكلفة الشراء والقيمة الأساسية في حساب عائد استثمار في أذون خزانة موجل ويتم استهلاكه بقيمة عوائد أذون الخزانة المستحقة عن الفترة المالية من خلال الأرباح أو الخسائر وذلك حتى تاريخ استحقاق أجل أذون الخزانة ويتم ثبات الضريبة المستحقة على عوائد أذون الخزانة . وعند تحصيل عائد أذون الخزانة يتم ثبات الضريبة المخصومة ضمن قائمة المركز المالي لحين تسويتها مع الإقرار الضريبي السنوي.

سهم الخزينة

تدرج أسهم الخزينة (أسهم الشركة) بتكلفة اقتنائها وتظهر تكلفة أسهم الخزينة مخصومة من حقوق الملكية بالمركز المالي، وتثبت الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التصرف في أسهم الخزينة ضمن حقوق الملكية بالمركز المالي ، وطبقاً لنص المادة ٤٨ من قانون ١٥٩ لسنة ١٩٩٨ ينبغي على الشركة التصرف في هذه الأسهم للغير في مدة أقصاها سنة من تاريخ اقتنائها وإلا التزمت الشركة بتخفيض رأس مالها بمقدار القيمة الأساسية لتلك الأسهم .

٢- أهم السياسات المحاسبية المطبقة (تابع)

٤- ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٦-٤-٢ العملاء وأوراق القبض والمصروفات المدفوعة مقدماً وأرصدة مدينة أخرى

يتم إثبات العملاء وأوراق القبض والمصروفات المدفوعة مقدماً والأرصدة المدينة الأخرى بالقيمة الأصلية للفاتورة ناقصاً خسائر الإضمحلال.

تطبق الشركة النهج البسيط الذي يسمح به معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) "الأدوات المالية" والذي يتطلب الاعتراف بالخسائر الانشائية المتوقعة على اعمار الدين للعملاء من الاعتراف الأولى بالعملاء بقائمة الأرباح أو الخسائر.

٧-٤-٢ الموردون وأوراق الدفع والمصروفات المستحقة والأرصدة الدائنة الأخرى

يتم الاعتراف بالالتزامات بالقيم التي سيتم دفعها في المستقبل وذلك مقابل البضائع والخدمات التي تم استلامها سواء استلمت الشركة فواتير من الموردين أو لم تستلم.

٨-٤-٢ المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الشركة التزام حالي قانوني أو حكمي نتيجة لحدث سابق، ويكون معه من المتوقع أن يتطلب ذلك تدفقاً خارجاً للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام، مع امكانية إجراء تقدير موثوق به لمبلغ الالتزام. ويتم مراجعة المخصصات في تاريخ القوائم المالية المستقلة وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي. وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقد جوهرياً فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للإنفاق المتوقع المطلوب لتسوية الالتزام. وفي حالة استخدام الخصم، يتم الاعتراف بالإضافة في المخصص نتيجة مرور الزمن بقائمة الأرباح أو الخسائر المستقلة ضمن التكاليف التمويلية.

٩-٤-٢ التأمينات الاجتماعية

التأمينات الاجتماعية: تقدم الشركة مساهمات للهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية وتحسب نسبة من أجور العاملين. تقتصر التزامات الشركة على هذه المساهمات والتي تحمل للمصاريف عند استحقاقها.

١٠-٤-٢ الاحتياطي القانوني

طبقاً للنظام الأساسي للشركة، يجب ٥٪ من صافي أرباح العام لتكون إحتياطي قانوني حتى يبلغ هذا الاحتياطي ٥٠٪ من رأس مال الشركة المصدر. ويستعمل الاحتياطي بناء على قرار من الجمعية العامة وفقاً لاقتراح مجلس الإدارة.

١١-٤-٢ الاقتراض

يتم الاعتراف بالاقتراض مديانياً بالقيم التي تم استلامها. ويتم تبويب المبالغ التي تستحق خلال فترة ضمن الالتزامات المتداولة، إلا إذا كان لدى الشركة الحق في تأجيل سداد رصيد القروض لمدة تزيد عن عام بعد تاريخ القوائم المالية المستقلة، فيتم عرض رصيد القرض ضمن الالتزامات طويلة الأجل. ويتم قياس القروض والاقتراض بفوائد بعد الاعتراف المبدئي على أساس التكلفة المستهلكة بطريقة معدل الفائدة الفعال. وتدرج الأرباح والخسائر الناتجة عن استبعاد الالتزامات بالإضافة إلى عملية الاستهلاك بطريقة معدل الفائدة الفعال بقائمة الأرباح أو الخسائر المستقلة.

ويتم احتساب التكلفة المستهلكة مع الأخذ في الاعتبار أي خصم أو علاوة عند الشراء والاتساع أو التكاليف التي تكون جزءاً من معدل الفائدة الفعال. ويدرج الاستهلاك بمعدل الفائدة الفعال ضمن المصروفات التمويلية في قائمة الأرباح أو الخسائر المستقلة.

٢- أهم السياسات المحاسبية المطبقة (تابع)

٤- ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

١٢-٤-٢ ضرائب الدخل

يتم حساب ضريبة الدخل وفقاً لقانون الضرائب المصري.

ضرائب الدخل الجارية

يتم تقييم أصول والتزامات ضرائب الدخل للعام الجاري الاعوام السابقة وفقاً للمبلغ المتوقع استرداده أو سداده لمصلحة الضرائب.

ضرائب الدخل المؤجلة

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل المؤجلة باتباع طريقة الالتزامات على الفروق المؤقتة بين القيمة المعترف بها للأصل أو الالتزام للأغراض الضريبية (الأساس الضريبي) وقيمتها المدرجة بالقوائم المالية المستقلة (الأساس المحاسبي) وذلك باستخدام سعر الضريبة المطبق.

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل المؤجلة كأصل عندما يكون هناك احتمال قوي بإمكانية الانتفاع بهذا الأصل لتخفيف الأرباح الضريبية المستقبلية، ويتم تخفيض الأصل بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه منفعة مستقبلية.

ويتم إدراج الضريبة الجارية والموجلة كإيراد أو مصروف في قائمة الأرباح أو الخسائر المستقلة للفترة، فيما عدا الضريبة التي تنتج من معاملة أو حدث في نفس العام أو الاعوام الأخرى مباشرة ضمن حقوق الملكية.

١٣-٤-٢ الاعتراف بالإيرادات

يتم الاعتراف بالإيراد إلى المدى الذي تتوفر فيه درجة كافية من التأكيد بأن المنافع الاقتصادية المرتبطة بالمعاملة سوف تتدفق للشركة ويمكن قياس قيمة الإيراد بشكل موثوق به. ويتم قياس الإيراد بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المستحق بالصافي بعد خصم أي خصم تجاري أو خصم كمية أو ضرائب القيمة المضافة أو رسوم . فيما يلي الاعتبارات الخاصة التي يجب أن تتحقق قبل الاعتراف بالإيراد:

• بيع البضائع

يتم الاعتراف بالإيراد الناتج عن بيع البضائع عندما تقوم الشركة بتحويل المخاطر والعواائد الأساسية لملكية السلع إلى المشتري ويحدث هذا عادة عند تسليم البضائع وإصدار الفاتورة.

• إيرادات الفوائد

يتم الاعتراف بإيراد الفوائد عند استحقاق الفائدة باستخدام طريقة العائد الفعلي . معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم الدفعات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو العام الزمني أقل إذا كان ذلك مناسباً لتساوي تماماً القيمة الدفترية لأصل مالي أو التزام مالي.

١٤-٤-٢ المصروفات

يتم الاعتراف بجميع المصروفات شاملة مصروفات التشغيل، المصروفات العمومية والإدارية والمصروفات البيعية والتسويقية والمصروفات الأخرى مع إدراجها بقائمة الأرباح أو الخسائر المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ التي تحقق فيها تلك المصروفات.

١٥-٤-٢ تكاليف الاقتراض

يتم رسملة تكاليف الاقتراض المتعلقة مباشرة باقتناء أو إنشاء أو إنتاج الأصل المؤهل والذي يتطلب مدة زمنية طويلة لتجهيزه للاستخدام في الأغراض المحددة له أو لبيعه، كجزء من تكلفة الأصل. ويتم تحويل تكاليف الاقتراض الأخرى كمصروف في العام التي تحقق فيه. وتتمثل تكاليف الاقتراض في الفوائد والتكاليف الأخرى التي تنفقها الشركة لاقتراض الأموال.

١٦-٤-٢ المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تتمثل الأطراف ذات العلاقة في كل من الشركات الشقيقة وكبار المساهمين والمديرين والإدارة العليا للشركة، والشركات المسيطر عليها أو الخاضعة لسيطرة مشتركة أو نفوذ مؤثر من قبل تلك الأطراف ذات العلاقة، ويتم اعتماد الشروط والسياسات التسعيية للمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة من قبل مجلس الإدارة.

٢- أهم السياسات المحاسبية المطبقة (تابع)

٤- ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٦٧-٤-٢ الالتزامات المحتملة والأصول المحتملة

لا يتم إثبات الالتزامات المحتملة في القوائم المالية المستقلة حيث يتم الإفصاح عنها إلا إذا كانت إمكانية التدفق للخارج للمصادر المجددة للمنفعة الاقتصادية مستبعدة. لا يتم الاعتراف بالأصل المحتمل في القوائم المالية المستقلة ولكن يفصح عنه عندما يكون التدفق الداخل للمنفعة الاقتصادية متوفعاً.

١٨-٤-٢ قياس القيمة العادلة

تمثل القيمة العادلة السعر الذي من شأن الشركة أن تتقاضاه مقابل بيع الأصل أو المقابل المدفوع نظير تحويل الالتزام في معاملة نظامية بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. ويستخدم القياس بالقيمة العادلة إلى الافتراض أن المعاملة الخاصة ببيع الأصل أو نقل الالتزام ستحدث في السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام أو السوق الذي يعود بأكبر فائدة على الأصل أو الالتزام.

وتُقاس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التي من شأن المشاركين بالسوق استخدامها عند تسعير الأصل أو الالتزام، وذلك بافتراض أن المشاركين في السوق سيعملون على تحقيق مصالحهم الاقتصادية.

ويوضع القياس بالقيمة العادلة للأصل غير المالي في الاعتبار قدرة المشارك بالسوق على توليد منافع اقتصادية عن طريق استخدام الأصل بأقصى درجة مقبولة أو عن طريق بيعه إلى مشارك آخر بالسوق من شأنه استخدام الأصل بأقصى طاقة له.

بالنسبة للأصول المتداولة في سوق نشط، يجري تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار الشراء السوقية المعلنة.

وتقدر القيمة العادلة للبنود ذات الفوائد استناداً إلى التدفقات النقية المخصومة باستخدام أسعار الفائدة على بنود مشابهة لها نفس الشروط ونفس خصائص المخاطر.

أما بالنسبة للأصول غير المدرجة، فتُحدد القيمة العادلة بالرجوع إلى القيمة السوقية للأصل مشابه أو بالاستناد إلى التدفقات النقدية المخصومة المتوقعة.

وتشتمل الشركة أساليب التقييم الملانمة في ظل الظروف المحيطة والتي توفر بشأنها بيانات كافية من أجل قياس القيمة العادلة، ومن ثم تعزم استخدام المعطيات ذات الصلة التي يمكن ملاحظتها وتقلل استخدام المعطيات التي لا يمكن ملاحظتها إلى الحد الأدنى.

ويجري تصنيف جميع الأصول والالتزامات التي تقاس قيمتها العادلة أو يجري الإفصاح عنها في القوائم المالية المستقلة في فئات جوهريّة على قياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى الأول: باستخدام أسعار التداول (غير المعدلة) لأصول أو التزامات مطابقاً تماماً في أسواق نشطة.

- المستوى الثاني: باستخدام مدخلات غير أسعار التداول الواردة في المستوى الأول ولكن يمكن ملاحظتها للأصل أو الالتزام بشكل مباشر (أي الأسعار) أو غير مباشر (أي المستمد من الأسعار).

- المستوى الثالث: باستخدام أساليب التقييم التي تتضمن مدخلات للأصل أو الالتزام لا تستند لبيانات سوق يمكن ملاحظتها.

وفيما يتعلق بالأصول والالتزامات التي يجري الاعتراف بها في القوائم المالية المستقلة على أساس متكرر، تحدد المنشأة إذا ما كان ثمة تحويلات قد حدثت بين المستويات الثلاث للسلسل الهرمي عن طريق إعادة تقييم التصنيف في نهاية مدة إعداد التقرير.

ولأغراض إفصاحات القيمة العادلة، وضعت الشركة فئات للأصول والالتزامات استناداً إلى طبيعتها، وخصائصها والمخاطر المرتبطة بكل منها والمستوى التي تصنف به في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما هو موضح أعلاه.

يتطلب إعداد القوائم المالية المستقلة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية قيام الإدارة بعمل تقديرات وأفتراضات تؤثر على قيم الأصول، الالتزامات، الإيرادات والمصروفات خلال العام المالي، هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

#### اضمحلال قيمة الأصول المالية

تقوم الشركة في تاريخ كل قوائم مالية مستقلة بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على أن يكون أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية قد أضمحلال. ويعتبر أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية قد أضمحلال إذا، وإذا فقط، كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال القيمة نتج عن حدوث حدث أو أكثر بعد الاعتراف الأولي بالأصل وأثر على التدفقات النقدية المقدرة لأصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية والتي يمكن تقديرها بشكل يعتمد عليه.

#### ٤-٤-٢ نظام المعاشات للعاملين

تساهم الشركة العاملة بجمهورية مصر العربية في نظام التأمينات الاجتماعية لصالح العاملين بها طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ وتعديلاته، وتحمل مساهمة الشركة على قائمة الأرباح أو الخسائر طبقاً لأساس الاستحقاق ووفقاً لهذا النظام يقتصر التزام الشركة في قيمة تلك المساهمة.

وتتبع الشركات التابعة العاملة خارج جمهورية مصر العربية نظام التأمينات الاجتماعية المعمول بها في تلك البلاد.

#### ٤-٤-٢ قائمة التدفقات النقدية المستقلة

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية المستقلة باتباع الطريقة غير المباشرة.

#### ٤-٤-٢ النقدية وما في حكمها

بغرض إعداد قائمة التدفقات النقدية المستقلة، فإن النقدية وما في حكمها تشمل النقدية بالصندوق، الحسابات الجارية بالبنوك والودائع لأجل التي تستحق خلال العام بعد خصم البنوك الأرصدة الدائنة.

#### ٤-٤-٢ التأمين الصحي الشامل

بتاريخ ١١ يناير ٢٠١٨ صدر القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ باصدار قانون نظام التأمين الصحي الشامل ويحمل به من اليوم التالي لانقضاء ستة أشهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وقد أضاف هذا القانون أعباء مالية على أصحاب الأعمال حيث تضمن أن من بين مصادر تمويل الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل التزام أصحاب الأعمال بأداء حصتهم عن اشتراكات العاملين لديهم بواقع ٤% شهرياً من أجر الاشتراك للعامل المؤمن عليه وبما لا يقل عن ٥٠ جنيه شهرياً، ويلتزم أصحاب الأعمال بسداد الاشتراكات المستحقة عليهم شهرياً للهيئة القومية للتأمين الاجتماعي.

كما يلتزم أصحاب الأعمال بأداء مساهمة تكافلية بواقع (٢٥٠٠٠) لاثنين ونصف في الألف من جملة الإيرادات السنوية للمنشآت الفردية والشركات أيها كانت طبقتها أو النظام القانوني الخاضعة له، ولا تعد هذه المساهمة من التكاليف واجبة الخصم في تطبيق أحكام قانون الضريبة على الدخل، وتتولى وزارة المالية تحصيل هذه المساهمة التكافلية وفقاً للتقرير المالي للمنشأة المقدم لمصلحة الضرائب.

#### ٤-٤-٢ المعلومات القطاعية

يتمثل قطاع الأعمال الرئيسي للشركة في الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراق مالية أو في زيادة رؤوس أموالها.

ولا تعد الأرباح والاستثمارات المرتبطة بقطاعات أعمال أخرى جوهرية في الوقت وقد جرى التقرير عن جميع إيرادات الشركة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ على أساس وجود قطاع تشغيلي في القوائم المالية.































## ٤٤ - الالتزامات المحتملة

بلغت الالتزامات المحتملة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مبلغ ٣,٣١٠,٥٩٩ جنيه مصرى (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ مبلغ ٣,٣١٠,٥٩٩ جنيه مصرى) وذلك لضمان شركة رأية لانشاء وإدارة المباني لدى البنك مقابل منحها قروض طويلة الأجل.

## ٤٥ - صافي المصاروفات التمويلية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	المصاروفات التمويلية
جنيه مصرى	جنيه مصرى	الإيرادات التمويلية
(٢٢٤,١٧٦,٢٣٣)	(٥٢٠,٢٧١,٠٥٤)	
١,٣٤٩,٠٦٠	-	
<b>(٢٢٢,٨٢٧,١٧٣)</b>	<b>(٥٢٠,٢٧١,٠٥٤)</b>	

## ٤٦ - الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

نظرة عامة

الشركة عرضة للمخاطر التالية الناشئة عن استخدام الأدوات المالية:

- أ) مخاطر السوق
- ب) مخاطر الائتمان
- ج) مخاطر السيولة

يقدم هذا الإيضاح معلومات حول مدى تعرض الشركة لكل من المخاطر المذكورة أعلاه، وأهداف الشركة و سياساتها و عملياتها فيما يتعلق بقياس هذه المخاطر وإدارتها وكذلك كيفية إدارة الشركة لرأس المال. يتحمل مجلس إدارة الشركة الأم مسؤولية وضع إطار عام لإدارة المخاطر التي تتعرض لها الشركة والإشراف عليه. و تتحمل الإدارة العليا بالشركة مسؤولية وضع و متابعة سياسات إدارة المخاطر ورفع تقارير إلى الشركة الأم عن أنشطتها على أساس دوري منتظم.

الإطار الحالي لإدارة المخاطر المالية في الشركة عبارة عن مزيج من سياسات إدارة مخاطر مؤقتة رسمياً في بعض المجالات ومن سياسات إدارة مخاطر غير مؤقتة رسمياً في مجالات أخرى.

وتتمثل الأدوات المالية للشركة في الأصول المالية (أرصدة النقدية بالصندوق ولدى البنك وأوراق قبض والاستثمارات المالية والمستحق من شركات تابعة وشقيقة والأرصدة المدينة الأخرى) وكذا الالتزامات المالية (القروض والتسهيلات الائتمانية ، الموردون وأوراق الدفع ، ومستحق إلى شركات تابعة ومصاروفات مستحقة وأرصدة دائنة أخرى، التزامات طويلة الأجل ، دائنون توزيعات). ويتضمن الإيضاح (٢) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية والسياسات المحاسبية المتبعة بشأن أسس إثبات الأصول والالتزامات المالية المذكورة أعلاه وما يرتبط بها من إيرادات ومصاروفات . القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن قيمتها الدفترية في تاريخ المركز المالي.

## أ) خطر السوق

خطر السوق هو خطر تذبذب القيمة العادلة للتدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية نتيجة للتغيرات في أسعار السوق، مثل خطر سعر صرف العملات الأجنبية وخطر سعر الفائدة ، وهي مخاطر من شأنها أن تؤثر على ارباح الشركة. وتتضمن الأدوات المالية التي تتأثر بخطر السوق القروض و التسهيلات ذات الفائدة والودائع. وينتقل الهدف من إدارة خطر السوق في إدارة الخطر والسيطرة عليه ضمن حدود مقبولة وفي نفس الوقت تحقيق عوائد مجزية. لا تحفظ ولا تصدر الشركة أدوات مالية مشتقة.

## خطر العملات الأجنبية

يتمثل خطر العملات الأجنبية في التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية والتي تؤثر على قيم المدفوعات والمقبولات بالعملات الأجنبية وكذا قيم الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية وتحصر أهم الأدوات المالية بالعملات الأجنبية في بعض الأرصدة المدرجة ضمن نقية بالصندوق ولدى البنك ، المستحق من / إلى شركات تابعة ، المصاروفات المستحقة والأرصدة الدائنة الأخرى والقروض .





### ١ - الضريبة على شركات الأموال

- تقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في موعدها القانوني.
- علماً بأن الإقرار الضريبي يعد ربطاً للضريبة، حال عدم طلب المصلحة الفحص الضريبي وتعديل الربط خلال فترة تقادم الضريبة طبقاً لاحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.
- وتعديلاته.

تم الفحص حتى عام ٢٠٠٤ وتم سداد الفروق.

لم تخطر الشركة بالفحص عن السنوات ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨.

- تم الفحص الضريبي للشركة مستندياً عن السنوات من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٤ وتم اصدار النماذج وتم حالة الخلاف الى لجان الطعن الضريبي وصدر القرار وتم الطعن امام المحكمة في المواعيد القانونية. وتم إعادة فحص بعض البنود بالمامورية وتم إنهاء الخلاف بشأن بنود إعادة الفحص وجاري إنهاء باقي بنود الخلاف المحالة إلى المحكمة.
- لم يتم فحص سنوات من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢٢ حتى تاريخه وجاري التجهيز للفحص المستندي

### ب - الضريبة على كسب العمل

- تم فحص الملف حتى عام ٢٠١٧ وتم الربط والسداد.
- لم يتم فحص السنوات من ٢٠١٨ حتى ٢٠٢٢.

### ج - الضريبة العامة على الدمعة

- تم الفحص حتى عام ٢٠١٤ وتم سداد باقي الفروق خلال الربع الأول من ٢٠١٨.
- لم يتم فحص السنوات من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢٢.

### د - الضريبة العامة على القيمة المضافة

- تم تسجيل الشركة بالضريبة على القيمة المضافة وفقاً لاحكام قانون ٦٧ لسنة ٢٠١٦.
- تقوم الشركة بتقديم الإقرارات في موعدها القانوني.
- تم فحص للسنوات ٢٠١٦ و ٢٠١٧ و ٢٠١٨ وتم سداد الفروق.
- لم يتم فحص السنوات من ٢٠١٩ حتى ٢٠٢٢.

### و - الضريبة العقارية

- تم سداد الضريبة العقارية حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٢.
- هـ - الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة
- تم فحص حسابات ودفاتر الشركة حتى عام ٢٠١٧ وتم سداد الفروق.
- لم يتم فحص السنوات من ٢٠١٨ حتى ٢٠٢٢.

## ٢٦ - أحداث هامة

### أ - فروق العملات الأجنبية:

أدى تباطؤ العديد من اقتصادات الدول الكبرى في الفترة الماضية إلى مزيج من ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الأساسية ، واضطرباب سلاسل الإمداد وارتفاع تكاليف الشحن ، بالإضافة إلى تقلبات الأسواق المالية في الدول الناشئة ، مما أدى إلى ضغوط تضخمية أثرت على اقتصادات الكثير من الدول ومنها اقتصاد جمهورية مصر العربية ، كما إن الحرب بين روسيا وأوكرانيا أدت إلى انخفاض تدفقات النقد الأجنبي من السياحة وكذلك من الاستثمار الأجنبي المباشر ، وهو ما ترتب عليه ارتفاع الأسعار بصفة عامة . تلك الزيادة في الأسعار العالمية شكلت ضغطاً إضافياً على العملة المحلية (الجنيه المصري). مما استوجب تدخل البنك المركزي المصري برفع سعر الفائدة على الجنيه المصري وتحريك سعر الصرف خلال ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ ، وقد نتج عن هذا التحرير انخفاض في قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي خلال تلك الفترات ، مما ترتب عليه تأثير الشركات التي لديها أرصدة التزامات كبيرة بالعملة الأجنبية سواء قصيرة الأجل أو طويلة الأجل بخسائر كبيرة نتيجة إعادة ترجمة هذه الأرصدة وفقاً لسعر الصرف بعد تحريكه.

## ٤٦ - احداث هامة - تابع

وقد انعكس تلك الخسائر بشكل كبير على نتائج أعمال تلك الشركات بقائمة الدخل (قائمة الأرباح أو الخسائر)، وأثرت على الأداء المالي لتلك الشركات.

وبتاريخ ١٦ مايو ٢٠٢٣ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٤٧ لسنة ٢٠٢٣ بتعديل بعض احكام معهود المحاسبة المصرية - ملحق (ج) معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) المعدل ٢٠١٥ "اثار التغيرات في اسعار صرف العملات الأجنبية" وذلك لوضع معالجة محاسبية خاصة اختيارية يمكن من خلالها التعامل مع الاثار المتترتبة على تحريك سعر صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية للمنشأة التي تكون عملة التعامل لها هي الجنيه المصري. هذا ولا تعد هذه المعالجة المحاسبية الخاصة الاختيارية الصادرة بهذا الملحق ، تعديلاً لمعايير المحاسبة المصرية المعهدة السارية حاليا ، فيما بعد المدى الزمني لسريان هذا الملحق.

**المعالجة الأولى: الأصول المملوكة بالالتزامات بعملة أجنبية:**

يمكن للمنشأة التي قامت خلال الفترة من بداية يناير ٢٠٢٠ وحتى تاريخ تحريك سعر الصرف باقتناص أصول ثابتة و / أو استثمارات عقارية و / أو أصول تتقيب وتقييم و / أو أصول غير ملموسة (خلاف الشهرة) مملوكة بالالتزامات بعملات أجنبية ، أن تقوم بالاعتراف ضمن تكالفة تلك الأصول بفارق العملة الناتجة عن إعادة ترجمة رصيد الاسترداد القائم المتعلق بها في تاريخ تحريك سعر الصرف باستخدام سعر الصرف في تاريخ تحريك الصرف . ويمكن للمنشأة تطبيق هذا الخيار لكل أصل على حدة، ويجب لا تزيد صافي التكالفة المعهدة عن القيمة الاستردادية للأصل والتي يتم قياسها وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٣١ ) المعدل "اضمحلل الأصول" .

**المعالجة الثانية: فروق العملات الأجنبية:**

باستثناء من متطلبات الفقرة رقم "٢٨ " من معيار المحاسبة المصري المعدل رقم ( ١٣ ) "اثار التغيرات في اسعار صرف العملات الأجنبية" الخاصة بالاعتراف بفارق العملة يمكن للمنشأة التي تأثرت نتائج أعمالها بصفتي أرباح أو خسائر فروق عملة نتيجة تحريك سعر صرف العملات الأجنبية أن تقوم بالاعتراف ضمن بنود الدخل الشامل الآخر بفارق العملة المدينة والدائنة الناتجة عن إعادة ترجمة أرصدة البنود ذات الطبيعة النقدية القائمة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ أو في نهاية يوم تاريخ إغلاق القوائم المالية للفترة المالية لتطبيق هذه المعالجة المحاسبية الخاصة باستخدام سعر الإغلاق في ذات التاريخ مخصوصاً منها أي فروق ترجمة عملة تم الاعتراف بها ضمن تكالفة أصول وفقاً لمعالجة الاولى من هذا الملحق وذلك باعتبار هذه الفروق تنتج بصفة أساسية بسبب قرار تحريك سعر الصرف.

يتم إدراج مبلغ فروق العملة الناتجة عن إعادة ترجمة البنود ذات الطبيعة النقدية ، والتي تم عرضها في بنود الدخل الشامل الآخر في الأرباح أو الخسائر المرحلة في نهاية نفس الفترة المالية لتطبيق المعالجة هذا المحاسبية الخاصة الواردة بهذا الملحق.

وقد قامت الشركة بتطبيق المعالجة الثانية لهذا الملحق (فروق العملات الأجنبية) وكانت نتيجة التطبيق كالتالي:

البند	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٢٠٢٢ ديسمبر ٣١
فروق ترجمة عملات أجنبية (قائمة الدخل الشامل)	جنية مصرى (٦٤,٣٤٧,٥٤٥)	جنية مصرى (٤٠,٠٦١,١٢٥)
ضرائب دخل مؤجلة	١٤,٤٧٨,١٩٨	-
	(٤٩,٨٦٩,٣٤٧)	(٤٠,٠٦١,١٢٥)

وبتاريخ ٦ مارس ٢٠٢٤ أصدر البنك المركزي قراراً بالسماح بتحديد سعر صرف الجنيه المصري وفقاً لأليات السوق ، كما قرر البنك المركزي رفع أسعار الفائدة بواقع ٦٠٠ نقطة أساس ما يعادل ٦٪ لتصل إلى مستويات ٢٧,٢٥٪ ، وتقوم الشركة حاليا بدراسة الاثر على القوائم المالية المستقبلية.

تاريخ التطبيق	التأثير المحتمل على القوائم المالية	ملخص لأهم التعديلات	المعايير الجديدة أو التي تم إعادة إصدارها
تطبيقات التعديلات الخاصة بإضافة خيار استخدام نموذج القيمة العادلة على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣، وذلك باثر رجعي، مع اثبات الأثر التراكمي لتطبيق نموذج القيمة العادلة بشكل أولى باضافته إلى رصي الأرباح أو الخسائر المرحلة في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذا النموذج لأول مرة.	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بدراسة إمكانية تغيير السياسة المحاسبية المتبعه واستخدام خيار نموذج القيمة العادلة الوارد بالمعيار، وتقدير الأثر المحتمل على القوائم المالية في حالة استخدام ذلك الخيار	<p>١- تم إعادة إصدار هذه المعايير في ٢٠٢٣ حيث تم السماح باستخدام نموذج القيمة العادلة عند القياس اللاحق للاستثمارات العقارية.</p> <p>٢- وقد ترتب على ذلك تعديل بعض الفقرات المرتبطة باستخدام خيار نموذج القيمة العادلة بعض معايير المحاسبة المصرية السارية، وفيما يلي بيان بذلك المعايير:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• معيار المحاسبة المصري رقم (١) "عرض القوائم المالية"</li> <li>• معيار المحاسبة المصري رقم (٥) "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء"</li> <li>• معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) "أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية"</li> <li>• معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) "عقود التأجير"</li> <li>• معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل"</li> <li>• معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القواعد المالية الدورية"</li> <li>• معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) "اضمحلال قيمة الأصول"</li> <li>• معيار المحاسبة المصري رقم (٣٢) "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة"</li> </ul>	معايير المحاسبة المصري رقم (٣٤) المعدل ٢٠٢٣ "الاستثمار العقاري"
يجب تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) للفترات المالية السنوية التي تبدأ في أو المالية من تطبيق ١ يوليو ٢٠٢٤، وإذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) لفترة أسبق فيجب على الشركة الإفصاح تلك الحقيقة.	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية من تطبيق المعيار.	<p>١- يحدد هذا المعيار مبادئ إثبات عقود التأمين الواقعه ضمن نطاق هذا المعيار، ويحدد قياسها وعرضها والإفصاح عنها. ويمثل هدف المعيار في ضمان قيام الشركة ب تقديم المعلومات الملائمه التي تعبر بصدق عن تلك العقود. وتتوفر هذه المعلومات لمستخدمي القوائم المالية الأساس اللازم لتقييم أثر عقود التأمين تلك على المركز المالي للشركة وأداتها المالي وتدفقاتها النقدية.</p> <p>٢- يحل معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) محل ويلغي معيار المحاسبة المصري رقم (٣٧) "عقود التأمين".</p> <p>٣- أي إشارة في معايير المحاسبة المصرية الأخرى إلى معيار المحاسبة المصري رقم (٣٧) تستبدل إلى معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠).</p> <p>٤- تم اجراء تعديلات بمعايير المحاسبة المصرية التالية للتتوافق مع متطلبات تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) عقود التأمين، وهي كما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) "الأصول الثابتة وإهلاكتها".</li> <li>• و معيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) "الأصول غير الملموسة".</li> <li>• معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) "الاستثمار العقاري".</li> </ul>	معايير المحاسبة المصري رقم (٥٠) "عقود التأمين"